مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 – 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الرابع/ العدد الثاني
ديسمبر 2017

OEB Univ. Publish. Co.

التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الإقتصادي

* دراسة مقارنة بين مختلف البنوك العمومية بولاية أم البواقي *

Bank Financing of Small and Medium Enterprises as a Method for Economic Diversification
A comparative study between different public Banks at Wilaya of Oum El Bouaghi

أ. د السعدي رجال
brekfouad@yahoo.fr

ط.د: سامي فؤاد براك
ecoredzo@yahoo.fr

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2017/10/12 **تاريخ التعديل:** 2017/12/10 **تاريخ قبول النشر:**2017/12/25

الملخص :

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في إقتصاديات الدول وذلك نتيجة لمساهمتها في توفير مناصب العمال والابتكارات التكنولوجية وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية ومساهمتها في الإنتاج العالمي للسلع والخدمات حيث تعبر هذه المؤسسات القوة المحركة لمختلف فروع الإنتاج إضافة إلى تنمية قدرات مالكيها وإشراكهم في تحقيق التنمية بتوفير المناخ الاستثماري المناسب والمدعم بالوسائل الملائمة لنشاط هذه المؤسسات لمواصلة نموها وتطورها. وفي هذا المجال عرفت السياسة الاقتصادية في الجزائر تحولات عميقة بداية من التسعينات حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو والترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء هياكل خاصة بدعمها وإتباع سياسة تمويلية تهدف إلى توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المؤسسات وهذا في إطار ضرورة إتباع سياسة التنويع الإقتصادي.

أما عن واقع تمويل البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أم البواقي فالبنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم:051 يؤدي دورا إيجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية إلا أنه يبقى محدودا نوعا ما.

الكلمات المفتاحية: تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة،البنوك التجارية، مصادر التمويل، التنويع الإقتصادي.

Abstract

The small and medium enterprises play an active role in the economies of the countries because of their contribution to the provision of workers' positions and technological innovations, as well as the achievement of economic development and its contribution to global production of goods and services, where these institutions are considered the driving force behind the various branches of production, In addition to the development of production capacities of individual owners and involve them in development by providing appropriate investment climate and supported by appropriate means of the activity of these institutions to continue their growth and development.

In this area of economic policy known in Algeria profound transformations beginning of the nineties, where the state has given ample area to support the growth and promotion of small and medium enterprises through the establishment of private support and funding to follow a policy aimed at providing the necessary funding for this type of institutions within include necessity follow a pattern of economic diversification.

But in the reality of financing small and medium enterprises by the public banks in Oum El Bouaghi , the External Bank of Algeria agency number: 051 of Oum El Bouaghi, play a positive role in the financing of small and medium enterprises in the state, but it remains somewhat limited.

Key words: The financing of small and medium enterprises, Commercial banks, Sources of funding, economic diversification.

مقدمة

إنه وفي ظل التحديات المستقبلية الخاصة باقتصاد السوق والارتباط أكثر بالإقتصاد العالمي وضرورة الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإتساع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات وجب تسريع الجهود وتكاملها لرفع التحدي الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة كمحرك للتنمية الاقتصادية ومدخل مهم للتنويع الإقتصادي الأمر الذي يفرض على مختلف الحكومات دعم وترقية هذه المؤسسات.

فبالنسبة للجزائر لقد عرفت السياسة الاقتصادية الوطنية في نهاية الثمانينات تحولا كبيرا مما أعطى مجالا أوسع ودعما قويا لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومع ذلك فإن القطاع لازال هشا ومعرضا للعديد من الضغوطات التي لا تزال تعرقل تنميته مما يقلل من فعاليته وذلك نتيجة لعدة صعوبات ومشاكل يعاني منها هذا القطاع، ولأجل الوقوف على هذه الحقيقة التمويلية لمثل هذه المنشاءات الصغيرة والمتوسطة وواقعها على مستوى ولاية أم البواقي والدافع على إقدام البنوك على عمليات التمويل لها أو إحجامها عن ذلك،ومن هذا المنطلق يمكن معالجة هذا الموضوع والإلمام بالجوانب الأساسية التي تخدمه، من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهو واقع وأهمية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها مدخل مهم للتنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار المحروقات؟

و يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

1- لماذا لا تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويلات المصرفية على عكس مثيلاتها من المؤسسات الكبيرة ؟

2- ما سبب فتور علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

3- ماهو واقع ودور البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم :051 في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بباقي البنوك العمومية؟

من أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع وللإجابة على التساؤل الجوهري والتساؤلات الفرعية إرتأينا صياغة الفرضيات التالية:

1- لا تساهم صيغ وأساليب التمويل التي تعرضها البنوك على مستوى ولاية أم البواقي مساهمة فعالة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يحد من فعاليتها.

2- إن الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفرض على البنوك ضرورة تطوير الأساليب والصيغ التمويلية المتاحة لهذه الاخيرة.

3- يسهل البنك الخارجي الجزائري BEA – وكالة أم البواقي- في حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية مقارنة بالبنوك الأخرى على مستوى الولاية.

أسباب إختيار الموضوع

يمكن حصر أسباب اختيارنا للموضوع فيما يلي:

* الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع على اعتباره يخص الجانب التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مدخل مهم للتنويع الإقتصادي خاصة بعد إنهيار أسعار البترول – الوضع الراهن للجزائر –.
* الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العالمية.
* تبيان مدى فاعلية ودور البنوك التجارية على مستوى أم البواقي خاصة البنك الخارجي الجزائري كعينة مع مقارنته مع باقي البنوك على مستوى أم البواقي وذلك في مجال ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الموضوع من عدة جوانب نختصرها في النقاط التالية:

- ❖ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي من جهة وتوفير مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى.
- ❖ المكانة التي تحتلها في برامج التنمية الوطنية بعد فشل إقامة المجمعات الإقتصادية الكبرى وتطبيق الجزائر لمجموعة من الإصلاحات شجعت على قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
- ❖ إعطاء أهمية أكبر في عملية التمويل للمؤسسات التي تحافظ على طبيعة المنطقة وهو ما نحاول معالجته من خلال البنك الخارجي الجزائري BEA – وكالة أم البواقي – على مستوى ولاية أم البواقي ذات الطبيعة الفلاحية.

أهداف الدراسة

وبناءا على ما تقدم أردنا أن يكون هذا البحث محاولة لإدراك الأهداف التالية:

1- التعرف على واقع التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني على إعتبار أنها مدخل مهم لتحقيق التنويع الإقتصادي والخروج من دائرة الريع البترولي مع ضرورة إعطاء أهمية لخصوصية المناطق التي تقام فيها.

2- تقديم وعرض للبدائل التمويلية التي تعرضها البنوك التجارية لتمويل هذه المشروعات مع محاولة إجراء مقارنة في ما بينها.

3- إقتراح مجموعة من الحلول لمشاكل التمويل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحول دون تمكينها من النهوض بالإقتصاد الوطني.

منهج الدراسة

إعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع والمتمثلة في المنهج الوصفي التحليلي إعتمدنا عليه خاصة في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بواقع وأهمية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني ولتبيان هذا الواقع والأهمية قمنا بإختيار البنك الخارجي الجزائري BEA- وكالة أم البواقي رقم:51 – لإجراء عملية مقارنة بينه وبين باقي البنوك العمومية الأخرى على مستوى الولاية وقد إستخدمنا في ذلك مجموعة من الأدوات الإحصائية والمنهجية المتمثلة في الملاحظة،المقابلة... لجمع مختلف الإحصائيات المرتبطة بموضوعنا من مصادرها.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع والتي تتقاطع مع دراستنا هذه في بعض النقاط، وأهم هذه الدراسات:

الدراسة الأولى

طلحي سماح (2014-2013):**دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،الجزائر.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة نذكر من بينها : أن الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى بكل وضوح بما تمثله من نسبة معتبرة ضمن العدد الإجمالي لها، حيث تعرضت الدراسة إلى أنه لا تزال البنوك التجارية بعيدة كل البعد عن تمويل هذه

المؤسسات بالفعالية اللازمة وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا فيما يتعلق بالتعرف على مدى الأهمية الإستراتيجية لهذا القطاع وتوجيه أصحاب القرار على جمع المستويات وخصوصا البنوك التجارية نحو الاهتمام بها.

الدراسة الثانية

العايب ياسين(2010–2011):**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري ،قسنطينة، الجزائر.

وكانت أهم النتائج التي توصلت أن التمويل لازال يتميز بضيق كبير من حيث التنوع، وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا فيما يتعلق بتسليطها الضوء على إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحددة لمصادر التمويل.

الدراسة الثالثة

عثمان لخلف(2003-2004): **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

لقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها ضرورة العمل على تفعيل الأساليب الحكومية لخلق بيئة مساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتداخل هذه الدراسة مع دراستنا فيما يتعلق بالتعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على الدور الذي تلعبه في إقتصاديات البلدان النامية وكذا إبراز أثر الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر من خلال مختلف الإصلاحات الإقتصادية والتي كان لها أثر إيجابي على تطورها ونموها.

هيكل الدراسة

من أجل دراسة موضوع بحثنا، والإجابة على الأسئلة المطروحة في ظل الفرضيات المعتمدة والتي سوف يتم إثباتها أو نفيها في نهاية الدراسة وبلوغ الأهداف المرجوة منها، قسمنا دراستنا إلى المحاور التالية:

أولا: مصادر التمويل التقليدية والحديثة المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإجراءات المعتمدة في ذلك.

ثالثا: مقارنة دور البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة أم البواقي ودور باقي البنوك العمومية الأخرى في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا:الإستراتيجية المتبعة لتحقيق التنويع الإقتصادي من خلال دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميدان الفلاحي على مستوى ولاية أم البواقي ذات الطبيعة الفلاحية.

أولا: مصادر التمويل التقليدية والحديثة المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر مشكلة التمويل من أهم وأبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية أو لنقص التمويل وهنا تظهر الحاجة إلى المصادر الداخلية للتمويل عن طريق المدخرات الفردية المملوكة لأصحاب المنشأة أو قد تكون مدخرات بعض أقاربهم لكن هذه الأموال عادة ما تكون غير كافية، ولهذا في المقابل تظهر الحاجة إلى التمويل الخارجي، وغالبا ما تلجأ هذه المؤسسات إلى البنوك على إعتبار أنها غير مؤهلة للإدراج في الأسواق المالية وقد تتوافر إمكانيات أخرى للتمويل إذ يمكن الحصول على الأصول الثابتة من الآلات والمعدات بنظام الاستئجار أومن بعض مؤسسات التمويل الحكومية التي أنشأتها الدول لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- التمويلات التقليدية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من المعروف أن التمويل طويل الأجل يكون موجها لتمويل نشاطات الاستثمار التي تختلف جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعاتها ومدتها، لذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل تتلاءم وهذه المميزات العامة، فكون نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته وإما عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية، فهذا يعني أن الاستثمار إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد اكبر في المستقبل وأن عائدات هذه الاستثمارات تكون متقطعة وتتدفق خلال سنوات عمر الاستثمار.

1-1- مصادر التمويل الداخلية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يلعب التمويل الداخلي دورا أساسيا بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة كون هذا الأخير هو خط الدفاع الأول لتغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة فهو تمثيل للثروة التي هي بحوزة المؤسسة وكذلك هو تحقيق الاستثمارات بفضل الموارد الداخلية للمؤسسة والتي عادة ما تكون أرباح محققة غير موزعة مستثمرة كليا أو جزئيا في أعمال المؤسسة وبذلك تتفادى هذه المؤسسة زيادة رأس مالها عن طريق الاقتراض سواء عن طريق أصحابها أو من الغير، وهذا بغرض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة أوعن طريق إهتلاكات لم تستعمل بعد في تجديد والأدوات حيث توفر السيولة للمشروع بصفة مؤقتة مضاف إلى ذلك الإحتياطات المكونة من طرف المؤسسة لمواجهة الظروف الاستثنائية، و نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج أي أن مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة وتتمثل أساسا في التمويل الذاتي.(قليش عبد الله، 2007، ص 24).

1-2- مصادر التمويل الخارجية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالإضافة إلى المصادر الداخلية السابقة الذكر قد تلجأ المؤسسة في البحث عن مصادر تمويلية أخرى من أجل الإنشاء، التوسع أو معالجة نقص في وسائل الإنتاج أو المواد الأولية أو معالجة دين إلى مصادر أخرى خارجية لتمويلها ويكون ذلك إما عن طريق السوق الإقراض غير الرسمية أو عن طريق السوق الرسمي عن طريق البنوك والعملاء والتي سوف نتعرض لها بشيء من التفصيل في المبحث الثاني التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ويكون التمويل عن طريق السوق غير الرسمي بالاعتماد على المصادر الذاتية أو العائلية أو من الأصدقاء ويعتمد على مدخرات صغيرة جدا ويساعد بشكل فعال في تجميعها من الأفراد العاديين خاصة في القرى والمدن الصغيرة في البلدان النامية فهذه المدخرات الصغيرة جدا تتجمع عادة ببطء شديد على مدى الزمن وبمعدلات منخفضة جدا في معظم الحالات...ورفع معدلاتها يستلزم ارتفاع ملموس في الدخول الحقيقية أو مزيد من ممارسة ضغط الاستهلاك الخاص وكلاهما صعب المنال أو التحقيق في ظروف معظم البلدان النامية خاصة التي تصنف منها في فئة اقل نموا أو الأكثر فقرا. (محمد هيكل، 2003، ص16)

1-2-1- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق سوق الإقراض غير الرسمية:

يحتل التمويل من السوق غير الرسمية مكانة هامة لدى العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية، حيث تنشأ هذه الحاجة إلى هذا المصدر التمويلي بسبب

عدم كفاية الموارد الذاتية وفي ظل غياب أو محدودية التمويل من المصادر الرسمية كالبنوك التجارية وذلك عند انخفاض السيولة النقدية لديها أو عند استهداف التوسع في النشاط الإنتاجي.

أ – مصادر وأساليب التمويل غير الرسمي:

يطلق مصطلح "غير رسمي " في الفكر والتطبيق الاقتصادي على مزاولة أي نشاط اقتصادي خارج القانون والقواعد الرسمية المنظمة في الدولة ،و الذي لا تتوفر عنه لدى الجهات الحكومية المختصة أية معلومات ولا أية بيانات يمكن إدراجها في الحسابات الوطنية للدولة حيث تعدد مصادر وأساليب التمويل غير الرسمي في الواقع العملي والتي يمكن إيضاحها بإيجاز كما يلي :

– الاقتراض من الأصدقاء والأقارب.

– المرابون (تجار النقود).

– مدينوا الرهانات.

– جمعيات التوفير والادخار.(مفلح علي عقل، 2001، ص 86)

1–2–2– تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الإئتمان التجاري:

يلعب الائتمان التجاري دورا فعالا في تمويل المؤسسات الاقتصادية عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وعلى الرغم من أن المؤسسات الصناعية لا تعتمد اعتمادا كبيرا على هذا النوع من الائتمان،بالمقارنة مع المؤسسات التجارية على مستوى تجارة الجملة والمفرق،إلا أن الائتمان التجاري في جميع المراحل من المنتج إلى المستهلك يعتبر احد المظاهر الهامة للنظام التجاري الحديث، ولابد من الإشارة إلى أنه من واجب الإدارة الاستفادة قدر الإمكان من الائتمان التجاري والذي يعتبر من مصادر التمويل المجانية في غياب شروط الموردين وغياب الخصم النقدي.(هالة محمد لبيب عنبة، 2004، ص65)

1–2–3– تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق السوق المالي:

وتلجأ المؤسسة إلى الاقتراض طويل الآجل من أجل تامين التمويل اللازم لها، والمصدر البديل للاقتراض طويل الآجل هو زيادة رأس المال من خلال الأسهم أو السندات ومع ذلك يمكن تلجا المؤسسة للاقتراض طويل الأجل للأسباب التالية:

– عدم إمكانية طرح أسهم جديدة أو التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة.

– ضعف الطلب في السوق المالي واحتمالات عدم تغطية الإصدار.

– عدم تأثير الاقتراض في السيطرة الحالية على إدارة المؤسسة.

– توفير مرونة الاقتراض متوسط وقصير الأجل للمؤسسة.

– كونه أقل تكلفة من إصدار سهم.

وغالبا ما يكون السبب الأخير هو الأهم في لجوء المؤسسة إلى هذا النوع من الاقتراض، وذلك لان كلفة الاقتراض تخفض من الربح الخاضع للضريبة الأمر الذي يخفض الكلفة بنسبة تعادل نسبة الضريبة، ويضاف إلى ذلك كون كلفة الأسهم كلفة دائمة بسبب ما يدفع لها من أرباح.(أحمد بوراس، 2006، ص35)

2– التمويلات الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تطرقنا في العناصر السابقة إلى مصادر التمويل التقليدية أو الكلاسيكية والمعروفة في مالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتمثل في القروض بمختلف أنواعها، كل هذه المصادر معروفة ومستعملة في الاقتصاد الجزائري، إلا أنها تمثل عبئا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لمحدودية قدرتها التمويلية، لذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من أهم خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية.

2–1– التمويلات الإسلامية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إنتشرت المصارف الإسلامية على نطاق واسع منذ عام 1975 حينما أنشئ **بنك دبي الإسلامي** في دولة الإمارات العربية المتحدة بأموال خاصة. وقد كان النظام الأساسي لهذا البنك مصدرا فكريا لعدد من المصارف الإسلامية التي أسست بعده وخاصة في منطقة الخليج العربي وفي شهر أكتوبر من عام 1976 باشر" **البنك الإسلامي للتنمية**" أعماله في مدينة جدة بعد أن تمت مصادقة وزراء مالية الدول الإسلامية البالغ عددهم ستة وثلاثون على إتفاقية تأسيسه في عام1974 ويعتبر هذا البنك أول مصرف إسلامي دولي تساهم فيه الدولة الإسلامية ويمكن أن نعرف المصرف الإسلامي على إنه مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية. تستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي.(محمد حسن صوان، 2001، ص65)

وتظهر التمويلات الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأشكال التالية:

2–1–1– تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المشاركة :

تستخدم المصارف الإسلامية أسلوب التمويل بالمشاركة باعتباره أسلوب فعالا ومتميزا عما تقوم به المصارف التقليدية، ويمكن أن نعرف عقد المشاركة ب: هي أن يمول البنك المشروع موضوع المشاركة بمبلغ من المال، والعميل بمبلغ آخر، ويصبح البنك والعميل مالكين لرأس مال الشركة،

وتوزع الأرباح بينهما بحسب الاتفاق، أما الخسارة فإنها تكون بقدر حصة كل طرف في رأس المال، بالنسبة والتناسب في حالة التمويل بالمشاركة فان رأس المال يقدم من طرفي التعامل. وذلك حسب شروط وهي كالتالي :

2-1-2- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق عقد المضاربة:

المضاربة عبارة عن عقد بين طرفين أو مشاركة بين اثنين أحدهما بماله والأخر بجهده وخبرته وبراعته (المضارب) وفيها الغنم والغرم للاثنين معا. فالمكسب يقسم بين الطرفين بالنسب المتفق عليها، وفي حالة الخسارة يتحمل رب المال الخسارة المالية، في حين يتحمل المضارب خسارة جهده وعمله بشرط أن لا يكون قد قصر أو خالف ما اشترطه عليه رب المال وإذا ثبت العكس فانه يكون ملزم بضمان الخسارة أي ردها.

2-1-3- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المرابحة:

وهي إحدى صور بيوع الأمانة حيث يتم الاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن سلعة أخذا في الحسبان الثمن الأصلي للسلعة ويكون بيع المرابحة في حالة زيادة أو إضافة ربح معين على الثمن الأصلي أي أن بيع المرابحة يقوم على:

- بيان الثمن الأصلي وما يدخل فيه وما يلحق به.
- إضافة ربح معلوم ومتفق عليه مع الثمن الأصلي.

لقد إعتمدت البنوك الإسلامية على صيغة المرابحة للأمر بالشراء في معظم تمويلاتها لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ قيامها إلى الآن، وقد تبدوا هذه الصيغة من خلال تطبيقها أشبه بالتمويل القائم على أساس الفائدة، لكن الآلية المصرفية مختلفة في كليهما، فالبنك يقوم بتمويل شراء سلعة يشتريها العميل، وبالرغم من انه يضيف هامشا من الربح على قيمة السلعة فان هذا ما يزال مختلفا عن الفائدة، حيث من اللازم أن يحدد بالتفاوض مع العميل ضمن عقد البيع. كما لا تجري مضاعفته بأي حال إذا تأخر العميل عن التسديد في الموعد المحدد.(موسوعة البنوك الإسلامية، 2011، ص34)

2-2- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تحويل عقد الفاتورة (فاكتورينغ) :

تعتبر عملية شراء أو خصم الذمم أداة من أدوات التمويل،والتي تقوم من خلالها مؤسسة مالية متخصصة في هذا النشاط تسمى الفاكتور أو إحدى البنوك التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة المصرفية شراء حسابات أوراق القبض والعملاء الموجودة بحسابات المنشات الصناعية

أو التجارية التي تتراوح مدة إستحقاقها ما بين 20 إلى 120 يوم، ومن هنا فان هذه العملية تتيح للمنشاة الحصول على نقدية جاهزة ومستمرة دون الحاجة إلى انتظار تواريخ الاستحقاق وتحصيل ديونها من العملاء والمدينين وتلجا الشركات ذات رؤوس الأموال المحدودة أو ذات القدرات الايرادية المتدنية إلى نظام تحويل عقد الفاتورة، حيث تجده نظاما يتفق مع إمكانياتها المحدودة لذلك فهي تجد في نظام الفاكتورينغ دعما ماليا يسمح لها بتسيير أمورها المالية.(سماح طلحي ،2014 ،ص 123)

2-3- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق قرض الإيجار:

يعتبر قرض الإيجار فكرة حديثة التجديد في طرق التمويل. وان كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض، فإنها قد أدخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة، ورغم حداثة هذه الطريقة فإنها تسجل توسعا كبيرا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها، بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها لهم، كما يعتبر قرض الإيجار وسيلة جد مهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-4- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس مال المخاطر:

هو عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى بشركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة ؛حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه ،وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات.(بريبش السعيد ،2007 ،ص35)

ثانيا :التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإجراءات المعتمدة في ذلك.

تكمن أهمية التمويل البنكي في ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنك، فحاجة هذه الأخيرة إلى موارد إضافية زيادة على مواردها الخاصة التي تكون محدودة، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى البنك لتغطية عجزها المادي إذا ما فاقت احتياجاتها الموارد المتوفرة لديها، إذن هناك علاقة وطيدة ومتكاملة ما بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية الإقراض.

1- التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإعتبارات الواجب مراعاتها في ذلك:

يعتبر الجهاز المصرفي من أهم الأجهزة التي تساهم في تنفيذ التنمية الاقتصادية وهو الذي يقوم بالمساهمة في تمويل المشروعات إذ أنه هو المصدر الوحيد للائتمان ويلعب البنك دورا فعالا ذو أثر على المؤسسات الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة.

1-1- التمويلات البنكية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجارية والصناعية في ممارستها لأنشطتها اعتمادا كبيرا على البنوك وذلك في مجالات عديدة،منها تسهيل عمليات الدفع،الاستيراد والتصدير، إلى جانب التوفير اللازم لتمويل احتياجاتها في النمو والتطور.

1-1-1- التمويلات البنكية قصيرة الأجل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعد التمويلات البنكية قصيرة الأجل عنصرا محوريا في تمويل إحتياجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المالية قصيرة الأجل –الخاصة بدورة إستغلالية – أقل من سنة ويمكن حصرها في مايلي:

أ- الائتمان المصرفي:

يقصد بالائتمان المصرفي كل أنواع القروض التي تحصل عليها المنشاة من المؤسسات المالية والمصارف الخاصة، وتلجا منظمات الأعمال إلى استخدام الائتمان المصرفي في الحالات التالية:

- عندما تكون إحتياجات البرنامج التشغيلي للمنظمة يتعدى ما توفره مصادر التمويل التلقائية.
- عندما تكون سمعة المنشاة في السوق في صورة يصعب معها على الإطلاق الحصول على إحتياجاتها.
- عندما تكون المنظمة حديثة العهد وهي بذلك ليس لها من السمعة ما يمكنها من كسب ثقة الجهات المانحة للائتمان التجاري فتلجا للائتمان المصرفي.
- إن الائتمان المصرفي يعتبر احد مصادر التمويل قصيرة الأجل الأكثر إستخداما وهو يرتبط بسمعة المنشاة في السوق، ومركزها المالي ويختلف الائتمان المصرفي عن الائتمان التجاري في أنه لا يتأثر تلقائيا بمستوى العمليات التجارية للمؤسسة. (عبد الغفار عبد السلام وأخرون، 2001، ص89)

1-1-2- التمويلات البنكية متوسطة الأجل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتاج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من أجل القيام بعملياتها إلى المزج بين مختلف التمويل المتاحة أمامها والمفاضلة بينها وهذا وفقا لمبدأ الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام، فهي تحتاج إلى مصادر تمويلية قصيرة وطويلة الأجل، كما تحتاج إلى مصادر أخرى متوسطة الأجل، توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع **(07)** سنوات مثل: الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة...ونظرا لطول هذه المدة، فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد. والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

1-1-3- التمويلات البنكية طويلة الأجل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تم تناول كل من التمويل قصير الأجل والمتوسط الأجل باعتبارهما عنصرين من عناصر الهيكل المالي للمنشاة إلا انه غالبا ما تكون المؤسسة في حاجة إلى أموال من اجل التوسع في نشاطها أو من اجل إقامة استثمارات جديدة هذه الاستخدامات عادة ما تحتاج إلى أموال كبيرة ولمدة طويلة نسبيا، وعليه فهي تحتاج إلى مصادر خارجية طويلة الأجل يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير نظرا لما توفره من ارتياح وقلة مخاطر بالنسبة للمؤسسة.

وتعتبر القروض المصرفية طويلة الأجل من أهم مصادر تمويل المؤسسات، وذلك لإمكانية الحصول على مبالغ كبيرة وإمكانية ترتيب وفائها بشكل يتناسب والنقد المتوقع تحقيقه من الأصل الذي سيتم تمويله، وتلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تتحمل عبئها لوحدها، وكذلك لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على النقد،والقروض الطويلة الأجل، الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات، تفوق في الغالب (07) سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى (20) عشرون سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل: الحصول على عقارات (أراضي، مباني بمختلف إستعمالاتها المهنية) .

2- الإعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض:

عندما يفحص المختصون في البنك طلبات القروض يدخل في إعتبارهم عناصر متعددة لها علاقة مباشرة بالطلبات قيد البحث وعلى أساس أن هذه الإعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للإقراض، يصدر بعد أخذها في الحسبان قرارا بالموافقة أو بالرفض للطلبات

المقدمة من خلال العايير التالية: سيولة القروض، سلامة القروض، التنويع، طبيعة الودائع، القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي، سياسة مجلس الإدارة، الدورات التجارية، مصادر الوفاء. (Habri MELIANI, Kamel BOUDAH, 2003,p28)

ثانيا: تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإجراءات المعتمدة في ذلك.

1- البنوك التجارية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد جاء في المادة 14 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه سيتم إنشاء صناديق ضمان القروض، وفقا للتنظيم المعمول به لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهكذا جاءت بروتوكولات محددة لذلك في صورة إتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدة بنوك وطنية لتجسيد هذا القانون، وقد تم توقيع الاتفاق مع خمسة بنوك عمومية:(CRMA, BDL, CPA, BADR, BNA)، وسيسمح هذا البروتوكول خلال خمس سنوات القادمة بإنشاء 600 ألف صغيرة ومتوسطة .(منصور بن عمارة ،2003، ص21)

وقد تضمن هذا الإتفاق مايلي :

المادة01: موضوع هذا البروتوكول هو ترقية الوساطة المشتركة المالية بين قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك ،كما أنه من خلال نصوصه القانونية تحديد حقوق وواجبات كل طرف وهذا من خلال المادتين 02 و03.(سيد علي موازي ،2002 ،ص11)

2- حصيلة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بلغت مساهمة البنوك الوطنية في تمويل المؤسسات الاقتصادية في نهاية ديسمبر 2015 ما يقارب 1748.3 مليار دج، منها 374.9 مليار دج مقدمة من قبل CNEP أي ما يمثل 21.4% من مجموع الموارد المتاحة للبنوك حيث تميزت توظيفات البنوك الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة القروض الممنوحة للقطاع العام، حيث بلغت نسبة القروض الممنوحة لهذه الاخيرة 82.1% من مجموع التوظيفات البنكية مقابل نسبة متواضعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي قدرت بـ 17.9% من مجموع التوظيفات البنكية

وقدرت مساهمة البنوك الوطنية الستة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في 31 –12–2014 بحوالي 260 مليار دج وارتفعت نسبة مساهمة البنوك في تمويل هذه الأخير بين عام 2012 وعام 2014 بـ 32%، أما في عام 2015، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 189000 مؤسسة والمؤسسات الصغيرة العمومية 788 مؤسسة فإن الأرقام تكشف بان 19% تمكنت من الحصول على قروض بنكية، بينما الأمين العام للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في حوار آجراه مع جريدة الخبر صرح بأنه منذ 2013 توجهت البنوك إلى دعم مؤسسات صغيرة متوسطة بدليل رفع حجم القروض الى مستوى 300 مليون دج لفائدة المؤسسات كما أن ثلث حقائب البنوك موجهة اليوم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(www.algérie-cnc-dz.com ,le 21/08/2017 à 15H30)

وكشف أيضا عن أن 33000 مؤسسة استطاعت الاستفادة من القروض كما أن 250 مليار دج متداولة في المؤسسات الصغيرة المتوسطة، تقوم 5 بنوك وطنية بتسييرها كما أعلن أن البنوك تضطلع لإنشاء 100000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال سنة 2016 خاصة بعد إنشاء صندوق ضمان القروض وصندوق ضمان أخطار الاستثمار.

3- إجراءات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نشير إلى أن لكل بنك سياسته التمويلية الخاصة، هذه السياسة التي تكون مكتوبة ومسجلة كتعليمات تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الإئتمان العمل في إطارها، وهذا عن طريق خطة إستراتيجية لمنح الإئتمان والتي تعد بدورها أحد عناصر خطة العمل العامة له ،إن القرض مبني على المفهوم الضمني لكلمة الثقة وهو موضوع ضمن شروط ترتكز على أفكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ أي قرار، وعليه يمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى:

3-1- الشروط العامة للتمويل:

تعتبر عملية التمويل من أهم وأخطر ما يقوم به البنك من أعمال وقبول المخاطرة الإئتمانية يعتبر من أهم وظائف المصارف، والتي يجب أن يعنى بدراستها،تقييمها ومن ثم تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض وتحديد قيمته من بين هذه الشروط: شخصية العميل (طبيعي أو معنوي)، المقدرة على الدفع، الضمانات ،الظروف العامة، و رأس المال أو

المركز المالي ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم على المركز المالي للعميل: نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة ونسبة التداول ونسبة السيولة وعائد الإستثمار، إضافة إلى معدل دوران الأصول الثابتة. (Fatiha Talahite,2000,p:104-105)

3-2- إجراءات التمويل:

تمر عملية التمويل بعدة مراحل يمكن إيجازها في الخطوات الرئيسية التالية: الفحص الأولي لطلب القرض، التحليل الإئتماني للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، التفاوض مع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، اتخاذ القرار، صرف القرض، متابعة القرض والمقترض، تحصيل القرض.(الطاهر لطرش ،2003 ،ص 62-63)

ثالثا: مقارنة دور البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة أم البواقي ودور باقي البنوك العمومية الأخرى في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنحاول من خلال هذا المحور مقارنة دور البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة أم البواقي ودور باقي البنوك العمومية الأخرى في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض مدى المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأم البواقي، لنخلص في الأخير إلى إجراء عملية مقارنة فيما بين البنك الخارجي وكالة أم البواقي وباقي البنوك العمومية على مستوى أم البواقي من خلال عرض لمختلف الإحصائيات والنتائج المتوصل إليها.

1- مساهمة البنك الخارجي الجزائري- وكالة أم البواقي رقم: 51- في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن أن نبين مدى مساهمة البنك الخارجي الجزائري- وكالة أم البواقي رقم 51- في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية من خلال النقاط التالية:

1-1- مساهمة البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم: 51- في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد المؤسسات:

نتيجة لتطور الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية أم البواقي وكضرورة لسياسة الدولة الداعمة لها نجد أن البنك الخارجي الجزائري قد واكب هذا التطور ورفع

من عدد المؤسسات المستفيدة من تمويلاته خاصة خلال السنوات الأخيرة وهو ما يؤكده الجدول التالي:

جدول رقم(01): مساهمة البنك الخارجي الجزائري – وكالة أم البواقي رقم 51– في تمويل الـ:م ص م على مستوى ولاية أم البواقي خلال2014–2016.

العام / التعيين	2014	2015	التغيير 2015/2014		2016	التغيير 2016/2015	
			القيمة	النسبة(%)		القيمة	النسبة(%)
عدد م ص م الممولة من قبل BEA	27	29	2+	7.04+	31	2+	6.89+
عدد م ص م في أم البواقي	2061	2781	720+	34.93+	2168	613–	22.04–
نسبة مساهمة BEA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	% 1.31	%1.04	%0.27–	%20.61–	%1.42	%038+	%36.53+

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات المقدمة من البنك الخارجي الجزائري – وكالة أم البواقي رقم: 51–.

يتبين لنا من الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل البنك الخارجي الجزائري – وكالة أم البواقي رقم:51– في إرتفاع مستمر فبعد أن كان 27 مؤسسة خلال عام 2014، أصبحت 31 مؤسسة خلال 2016، إلا أن نسبة الزيادة تعتبر ضعيفة، إذا ما قارنها بنسبة زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية خلال نفس الفترة كما يوضحها الجدول السابق، خاصة خلال عام 2016 حيث ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 720 مؤسسة في حين أن عدد المؤسسات التي مولها البنك الخارجي الجزائري– وكالة أم البواقي– في نفس الفترة زادت بمؤسسة واحدة فقط، نتيجة لسياسة الحذر التي يتبعها البنك في منحه للقروض، وإرتفاع قيمة الضمانات التي يشترطها والتي لا تكون عادة في متناول هذه المؤسسات، ولعل هذا يعتبر أحد الأسباب التي أدت إلى إغلاق واختفاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنة التالية.

1-2- مساهمة البنك الخارجي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المبالغ:

يمكن أن نوضح مساهمة بنك الخارجي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المبالغ من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(02): مساهمة البنك الخارجي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المبالغ خلال 2014- 2016.

الوحدة مليون د ج

العام / القرض	2014	2015	التغيير 2015/2014		2016	التغيير 2016/2015	
			القيمة	النسبة(%)		القيمة	النسبة(%)
القروض الموجهة لد م ص م	283.424	511.366	227.942+	80.42+	278.05	483.561-	94.56-
تشغيل شباب	11.594	16.516	4.922+	42.45+	12.06	15.310-	92.69-
قروض إستثمار	180	410	230+	127.77+	127.69	12.359+	3014.39+
قروض إستغلال	253.830	84.85	245345-	96.65-	138.3	7.102-	83.70-

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات المقدمة من البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم: 51-.

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن جل القروض التي بمنحها البنك الخارجي الجزائري- وكالة أم البواقي رقم :51- موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنسبة تفوق 90% في المتوسط، أما 10% المتبقية فهي موجهة للقروض العقارية، وسبب انخفاض قيمتها(القروض العقارية) يعود إلى كون أن البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم :51- بدأ بتطبيق هذه الصيغة منذ عام 2014 فقط،كما تعكس الأرقام الواردة في الجدول أن البنك قدم خلال عام 2015 قروضا بقيم أكبر من عام 2016 رغم أن عدد المؤسسات الصغيرة المتوسطة الممولة في عام 2016 أكثر من عام 2015 بـ 5 مؤسسات، وهذا الفرق راجع إلى قيمة قروض الاستثمار التي تحصلت عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2015 وهذا له تأثير إيجابي على البنك أكثر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه رغم المبالغ التي خصصت لها إلا أن عدد المؤسسات المستفيدة قليل مقارنة مع عدد المؤسسات الغير مستفيدة من التمويل المصرفي.

2- مقارنة فيما بين البنك الخارجي الجزائري BEA وباقي البنوك العمومية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأم البواقي:

نود من خلال هذا المطلب إجراء عملية مقارنة بين البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم :051 وباقي البنوك العمومية على مستوى الولاية (BNA ,BADR,BDL) وهذا بالإعتماد على عدة أسس، يمكن لنا أن نختصرها في المقارنة فيما بينهم من خلال :عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف كل بنك، حجم المبالغ المقدمة في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف كل بنك، مساهمة كل بنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية أم البواقي وهذا خلال 2014،2015 و2016.

2-1- مقارنة البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم :051 وباقي البنوك العمومية من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة:

نتيجة لتطور الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية أم البواقي وكضرورة لسياسة الدولة المدعمة لها نجد أن البنك الخارجي الجزائري وباقي البنوك العمومية:البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، فقد واكبت هذا التطور ورفعت من عدد المؤسسات المستفيدة من تمويلاتها خاصة خلال السنوات الأخيرة وهو ما يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(03): مقارنة بين البنك الخارجي الجزائري – وكالة أم البواقي رقم: 51- وباقي البنوك العمومية من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال 2014-2016.

العام / التعيين	2014	2015	التغيير 2015/2014		2016	التغيير 2016/2015	
			القيمة	النسبة(%)		القيمة	النسبة(%)
عدد المؤسسات التي مولها BEA	27	29	2+	7.40+	31	2+	6.89+
عدد المؤسسات التي مولها BNA	49	33	16-	32.65-	8	25-	75.75-

عدد المؤسسات التي مولها BADR	29	29	0	0	42	13	44.82
عدد المؤسسات التي مولها BDL	10	06	4-	40-	08	2	33.33+

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات المقدمة من طرف البنوك المعنية.

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك الخارجي الجزائري عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال 2014،2015 و2016 يرتفع من سنة أخرى عكس البنوك الأخرى التي تشهد إنخفاض في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال الفترة المعنية ،مما يؤكد على تميز البنك الخارجي في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا تجسيدا منه لسياسة الدولة الداعمة لهذا النمط من المشاريع .

2-2- مقارنة البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم :051 وباقي البنوك العمومية من حيث نسبة المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تساهم البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن تحديد هذه المساهمة من خلال العلاقة: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال السنة المعنية على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أم البواقي خلال نفس السنة في مائة والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم(04): مقارنة بين البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم: 51- وباقي البنوك العمومية من حيث نسبة المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014- 2016.

العام	2014	2015	التغيير 2015/2014		2016	التغيير 2016/2015	
			القيمة	النسبة(%)		القيمة	النسبة(%)
نسبة مساهمة BEA في تمويل م ص م .	6.86	19.35	12.46+	182.06+	17.5	1.85-	9.56-
نسبة مساهمة BNA في تمويل م ص م .	2.37	1.18	1.19-	50.21-	0.36	0.82-	- 69.49

نسبة مساهمة BADR في تمويل م ص م .	1.4	1.04	0.36-	25.71-	1.9	0.86+	82.69+
نسبة مساهمة BDL في تمويل م ص م .	0.48	0.21	0.27-	56.25-	0.36	0.15+	71.42+

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات المقدمة من طرف البنوك المعنية.

يظهر لنا من خلال الجدول أن نسبة مساهمة البنك الخارجي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد إنخفضت في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وهذا راجع إلى سياسة الدولة التي تحاول التقليل من عمليات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة الخدماتية منها ،أي التي لا تحقق معدلات نمو ولا تساهم في خلق قيمة مضافة وهذا منذ جوان 2016(السداسي الثاني من سنة 2016)، كما أن مساهمة البك الخارجي الجزائري تبقي محدودة وضعيفة مقارنة بباقي البنوك ك:بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، ويرجع سبب تصدر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث نسبة المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نتيجة لطبيعة المنطقة الفلاحية وكون أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تخص الميدان ألفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو البنك المتخصص في تمويل المشاريع الفلاحية على مستوى أم البواقي خاصة وباقي ولايات الوطن عامة.

2-3- مقارنة البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم :051 وباقي البنوك العمومية من حيث المبالغ المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن مقارنة البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم :051 في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بباقي البنوك العمومية على مستوى أم البواقي خلال السنوات 2014،2015 و2016حسب المبالغ من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(05): مقارنة البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم :051 وباقي البنوك العمومية من حيث المبالغ المقدمة لل:م ص م 2014–2016.

الوحدة مليون د ج

العام / القرض	2014	2015	التغيير 2015/2014		2016	التغيير 2016/2015	
			القيمة	النسبة (%)		القيمة	النسبة (%)
المبالغ المقدمة BEA.	283424	511366	+227942	+80.42	278805	-483561	-94.56
المبالغ المقدمة BNA.	728372649	18582200	-709790449	-97.44	8728000	-9854200	-53.03
المبالغ المقدمة BADR.	5268746	8456129	+3187383	+60.49	11479523	+3023394	+94.85
المبالغ المقدمة BDL.	196947	356741	+159794	+81.13	204756	-151985	-42.60

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات المقدمة من طرف البنوك المعنية.

تبين لنا النتائج أعلاه أن البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث المبالغ ضعيفة مقارنة بالبنوك العمومية الأخرى كما أنها في عام 2016 تنخفض بصور كبيرة تقارب مائة في المائة ،وعلى النقيض نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث المبالغ معتبرة وهي في إرتفاع مستمر من عام إلى أخر وهو ما يؤكده معدلات تغيير هذه المبالغ من سنة إلى أخرى،إذ يحتل المرتبة الأولى على مستوى الولاية في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى أم البواقي وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى كون أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي ذات طبيعة فلاحية، وطبيعة المنطقة الفلاحية يجعل من أغلب هذه المشاريع يكون من نفس طبيعة المنطقة، بينما نجد مساهمة كل من البنك الوطني الجزائري في إنخفاض من عام إلى أخر وكذا نفس الشيء يسجل على مستوى بنك التنمية المحلية وبصورة عامة فإن مساهمة البنوك العمومية (BEA,BNA ,BADR,BDL) قد إنخفضت إلى حوالي35 % عما كانت عليه قبل عام 2016 وهذا راجع إلى دخول الجزائر إلى مرحلة جديدة تتمثل في تراجع مداخيلها من النفط مما حد من إمكانية تمويل هذه المشاريع بسهولة كبيرة وبضمانات رمزية مثلما كانت عليه في سنوات البحبوحة المالية.

رابعا- الإستراتيجية المتبعة لتحقيق التنويع الإقتصادي من خلال دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميدان الفلاحي على مستوى ولاية أم البواقي ذات الطبيعة الفلاحية:

لقد أعطت الدولة خلال العشرية الأخيرة اهتماما كبيرا بقطاع الفلاحة نظرا لأهميته الإقتصادية والإجتماعية على السواء، فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كيفيات التنمية المستدامة لهذا القطاع والقوانين الخاصة باستغلال الأراضي الفلاحية، وقد صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 2003/01/06 على مشروعي القانونيين المتعلقين بالتنمية المستدامة الفلاحية والمناطق الفلاحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على مشروع القانون بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بهذا القطاع إلى مصاف القطاعات المساهمة في زيادة الثروة ولذلك تسييره عقلانيا، وتمحورت هذه التعديلات حول:

1- ضرورة وضع حد لعدم الانسجام السائد في التنمية الفلاحية التي تعرفها المستثمرات الفلاحية الوطنية وذلك بتبني أسلوب جديد في التسيير يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية.

2- توفير المنتوج الفلاحي الوطني وكذلك تطوير وبعث أشكال جديدة للأنشطة الفلاحية تلبي حاجات الأفراد.

وقد أكد وزير الفلاحة على الأهمية القصوى التي تكتسبها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان الفلاحة وكذلك ترقية الاستثمار والشراكة والاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية، وقد صادق المجلس الشعبي الوطني على مشروع يمنع التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية كما يحدد المناطق الفلاحية على المستوى الوطني مع تسجيل بعض التعديلات على نص المشروع، إذ تركزت التعديلات حول العقار الفلاحي الذي يعرقل الاستثمار الفلاحي عبر مختلف مناطق الوطن كتلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط الإستغلال للأراضي الفلاحية وآليات المراقبة لاسيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية و الاستثمار وقد أكد أعضاء المجلس أن مشروع القانون هذا من شأنه تحديد الأراضي الفلاحية وحمايتها من الخطر العمراني

ومن المناطق الصناعية للقضاء على الفوضى والحفاظ على الملكية الخاصة مع منح الأولوية في الاستثمار إلى صاحب الملكية.(L'Algérie agricole,2009,p17)

✓ **أفاق مخطط التنمية الفلاحية إلى غاية 2025:**

يعتبر مخطط التنمية الفلاحية جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وإطار إستراتيجي مرجعي لسياسة الفلاحية في الجزائر بصورة عامة وعلى مستوى مدينة أم البواقي خاصة التي من خلالها تقوم الدولة بـ:

1- عرض رؤيتها حول تطور الفلاحة على مستوى آفاق زمنية مختلفة إطار التنمية المستدامة .

2- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده.

3- ضمان في إطار التنمية المستدامة توازن الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة.

4- تقييم الثروة الطبيعية للبلاد ووضعها في خدمة الفلاحة .

يحدد بهذا للبلد أكمله ولكل منطقة من التراب الوطني التوجيهات الإستراتيجية للتنمية الفلاحية في إطار التنمية المستدامة إذ يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على خمسة مبادىء :(وزارة الفلاحة،2016، الفلاحة في الإقتصاد الوطني،الجزائر)

1- تقويم وجهة الجزائر لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس.

2- تنمية الأقطاب والقرى الفلاحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار.

3- إعداد برنامج فلاحي نوعي.

4- تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة الفلاحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة.

5- تحديد ووضع حيز التنفيذ لمخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات الفلاحية وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين.

من خلال ماسبق يظهر لنا مدىإهتمام الدولة الجزائرية بتنمية قطاع الفلاحة وجعله كعنصر أساسي في التنمية الاقتصادية وهذا من خلال برمجت سياسة تنموية تمثلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي خصص لتطوير القطاع الزراعي ومعالجة مشاكله الاقتصادية

المتراكمة من سياسات المطبقة سابقا، إذ أعطت الأولوية في تمويل الموسسات الصغيرة والمتوسطة للتي تعمل ضمن الميزات أو خصائص النطقة المتواجدة بها وهو ما نلاحظه بصورة جلية على مستوى ولاية أم البواقي.

خاتمة

حاولنا من خلال بحثنا هذا التعرض لموضوع يعتبر ذو أهمية قصوى في الحياة الاقتصادية نظرا للتحولات التي يعيشها الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ألا وهو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتبر الائتمان أهم علاقة تربط البنوك بالمؤسسات في ظل الجهود الرامية إلى إعتماد نموذج إقتصادي جديد قائم على ضرورة التنويع الإقتصادي والخروج من دائرة الإقتصاد الريعي في الجزائر، فقد إحتل التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا هاما في فكر المهتمين بالقطاع المصرفي، لذا حاولنا دراسة موضوع بحثنا الخاص بواقع وأهمية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها مدخل مهم للتنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار المحروقات فقد طرحنا تساؤلا جوهريا حول هذا الواقع وحاولنا أن نجيب على هذا التساؤل من خلال محاور البحث.

ولدعم هذا الجانب النظري قمنا بإجراء دراسة عملية وواقعية عن تمويل البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم :051 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنته بباقي البنوك العمومية على مستوى أم البواقي وهذا للتعرف عن قرب على هذه العملية ومدى مطابقة الدراسة النظرية مع ماهو ميداني والتي من خلالها أكدنا على أن البنوك التجارية ولا سيما البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي رقم :051 تلعب دورا كبيرا ومهما في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في صورة إعطاء فروض مضمونة بقدر كبير.

نتائج الدراسة:

سمحت لنا هذه الدراسة حول واقع وأهمية التمويل البنكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها مدخل مهم للتنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار المحروقات من الناحية النظرية والتطبيقية على مستوى البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي:051 ومقارنته بباقي البنوك المتواجدة على مستوى الولاية بالتوصل إلى النتائج التالية:

1- إن الأساليب والصيغ التمويلية التي يعرضها البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا باقي البنوك العمومية الأخرى على مستوى الولاية ،لا تساهم مساهمة فعالة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يحد من فعاليتها وهو ما يفسر من خلال إفلاس الكثير من هذه المؤسسات في مراحلها الأولى ،***الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الأولى.***

2- إن المساهمة الإجمالية للبنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية لا ترقى إلى المستوى المطلوب وهو ما يفسر من خلال إتباع معظم البنوك لسياسة الحذر في منح القروض، وهذا بسبب عدم الثقة في دراسات الجدوى التي تقدم إليها، وإرتفاع نسبة القروض الغير مسترجعة، ***وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.***

3- إشتراط البنك لضمانات عقارية أو عينية على قروضه بنسب عالية وهذا يعتبر إجحافا في حق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعائقا كبيرا أمامها لأن هذه الضمانات عادة ما لا تكون في حوزة جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ***وهو ماينفي صحة الفرضية الثالثة.***

4- لا يميز البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي في أسعار الفائدة المفروضة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأخرى، أي أن عمله لا يتميز بالمرونة والسلاسة من خلال عدم محاولته لتكييف الإجراءات المعمول بها حسب حالة ووضعية كل مؤسسة، ***وهو ما يعد كإجابة عن التساؤل الفرعي الأول.***

5- ضعف مساهمة البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة على رغم أنه من الناحية النظرية هو البنك المتخصص في تمويل هذه المؤسسات والسبب في ذلك يرجع إلى ضعف استخدام التكنولوجيا مما يدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى كالسوق غير الرسمي، ***وهو ما يشكل إجابة عن التساؤل الفرعي الثاني.***

6- لا يعتبر البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي البنك الوحيد الذي يقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعنى أخر أن تخصصه تخصص نظري فقط مما أثر على علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ***وهي تعتبر كإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث.***

الإقتراحات:

بعد الدراسة والنتائج المحصل عليها، يمكن عرض بعض الإقتراحات والمتمثلة في:

* إنشاء هيئة أو خلية قائمة بحد ذاتها بالبنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقى تقوم بعملية التحليل والدراسة لعملية التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتراقب وتتابع عمليات التحصيل لأموال البنك .

* تفعيل وتطبيق البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي لوسائل وصيغ تمويل جديدة ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال توفير صيغ وأساليب تمويل تراعي خصوصيات هذه المؤسسات.

* إنشاء مصلحة تتكفل بدراسة أوضاع السوق لمعرفة أهم المجالات الخصبة للاستثمار في الولاية وبذلك تقديم النصائح والإرشاد لمن يرغب في إنشاء مؤسسة صغيرة وهذا يضمن للبنك إلى حد كبير استرجاع أمواله.

* قيام البنك الخارجي الجزائري بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال الفلاحة نظرا لمكانة هذا القطاع في الولاية، بإنشاء وكالات وفروع له في المناطق الريفية حيث تنتشر هذه الأنشطة.

* إستخدام منتجات تكنولوجيات الإعلام والاتصال من طرف البنك الأمر الذي يسمح بأداء عمله على أحسن حال وبسرعة أكبر وتكلفة أقل.

المراجع:

***باللغة العربية**

01 – أحمد بوراس، **أسواق رؤوس الأموال**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2006.

02 – الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

03 – بريبش السعيد، **رأس مال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث،العدد2007،05.

04 – سماح طلحي، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مع الإشارة لحالة الجزائر**–،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر ،2013– 2014.

05 – سيد علي موازي، **توقيع بروتوكول مع هيئات مالية وطنية من أجل محيط مالي مرن وملائم لنشوء االمؤسسات**، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، قطرة للتنمية، العدد 01، الجزائر، 2002.

06 – عبد الغفار عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

07 – قليش عبد الله، **بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الشلف،الجزائر، السنة الرابعة،العدد: 32، 28 يناير 2007.

08 - محمود حسن صوان، **أساليب العمل المصرفي الإسلامي**، الطبعة الاولى، دار وائل للطباعة عمان، الأردن،2001.

09 – محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، مصر، سنة 2003.

10 – مفكرة البنك الخارجي الجزائري لسنة 2001.

11 – مفلح علي عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للتوزيع والنشر ،القاهرة مصر ،2001.

12 – منصوربن عمارة، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر ،25- 28 ماي، 2003.

13 – هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي :دليل عملي لكيفية البدء لمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة**،الطبعة الأولى، المنظمة العربية 1438للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ،2004.

14– وزارة الفلاحة،(2017)،الفلاحة في الإقتصاد الوطني، الجزائر.

*** القوانين، البرامج والقرارات الوزارية**

01 – قرار وزاري مشترك، المؤرخ في 07 فيفيري2007، يحدد مدونة إيرادات نفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد05.

02 – القانون رقم02/17،المؤرخ في11 ربيع الثاني عام هـ الموافق لـ 10 يناير سنة 2017 ، **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

03 – البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج السنوي التقديري2008، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

***باللغة الأجنبية**

1-Fatiha Talahite, la réforme bancaire et financière en algérie, les cahiers du cread n°52, 2000.

2- Habri MELIANI, Kamel BOUDAH; **la PME, PMI Algérienne, passé et perspective,** colloque international ; le financement des PME et le développement de son rôle dans l'économie Maghrébine, 25-28 Mai 2003.

3- L'Algérie agricole : de la construction du territoire à l'impossible émergence de la paysannerie in Instanciât, Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales. N° 17, Vol. III, 2009, Oran-Algérie.

*** Les Sites Internet**

- www.pmeart-dz.org
- www.bea.com
- www.bna.com
- www.bdl.com
- www.badr.com
- www.algérie-cnc-dz.com
- www.ons.dz